مداخلة بعنوان:

الطب الإجتماعي والسوسيولوجيا في المجتمع العربي

الأستاذ:عوفي مصطفى والأستاذ بن بعطوش أحمد عبد الحكم

"جامعة باتنة"

مقدمة:

إن المجتمع العربي الراهن بما ينطوي عليه من مشكلات وقضايا وأزمات إنما هو نتاج تجربة تاريخية لها سياقها الزماني والمكاني، وكل محاولة لفهم الواقع في ضوء تجارب أخرى منفصلة عنه في الزمان أو المكان تصبح منظومات من الأفكار تفتقر إلى أساسها العلمي والمعرفي، لذلك فإن الطلب الاجتماعي على السوسيولوجيا في فهم المجتمع العربي المعاصر أصبح ضرورة خاصة إبان الظروف الصعبة والمعقدة والشائكة التي يعيشها في الوقت الحاضر، إذ علم الاجتماع كما يقول العلامة ابن خلدون هو علم العلوم لا يوجد علم يضاهيه في فهم طبيعة المجتمع والعلاقات الاجتماعية والوجود الاجتماعي وما يكتنفه من عوامل وقوى ينبغي فهمها وتحليلها واستيعاب مضامينها الموضوعية والذاتية، وفي ضوء ذلك تكمن أهمية التحليل الاجتماعي للقضايا العربية المعاصرة، المتجسدة في تبيان أشكال وصور وتمثلات العلاقة بين الطلب الاجتماعي والسوسيولوجيا العربية من خلال واقع علم الاجتماع في المجتمع العربي و دور علماء الاجتماع في تفعيل السوسيولوجيا في المجتمع العربي

أولا– واقع علم الاجتماع في المجتمع العربي:

إن الاشتغال على محاولة إجراء تقويم عملي أكاديمي موضوعي حول وضعية علم الاجتماع في الوطن العربي عبر مختلف أقطاره ، تتطلب قدرات علمية وعملية يطبعها التألق النظري والمنهجي واستحضار الوعي الاجتماعي لأن المسألة هامة وأبعادها متداخلة ومتشابكة ، فيها تفحص التاريخ وتتبعه ، وفيها التحليل والتفسير وغيرها من المسائل التي تحتاج إلى فريق متكامل ، تدعمه مجموعة من المؤسسات و الجامعات و المعاهد أو الهيئات العربية التي تنتشر في الوطن العربي بكل أقطابه.

إن هناك أعمال وجهود متفرقة نشرت بلغات مختلفة عربية و أجنبية حول الملامح العربية لعلم الاجتماع في الوطن العربي بصفة عامة أو قطر من أقطاره، لكنها جميعا كانت جزئية وانطباعية مع الاعتراف بعدم قدرة العمل الراهن على تجاوز انطباعية هذه الجهود ، فالنتيجة إضافة انطباعات جديدة أو تأكيد أخرى سابقة وقد

سارت بعض الجهود المتاحة إما في طريق السرد التاريخي لنشأة علم الاجتماع وتطوره في أحد الأقطار العربية أو سارت بعض هذه الجهود في تحليل مضمون بعض الدراسات التي أجريت حول قطر من الأقطار العربية

لذلك فإن الولوج لفهم أوضاع علم الاجتماع في الوطن العربي لا بد من الاعتماد على تحليل تاريخي ومعاصر لهذه الأوضاع ، وضرورة ربطها بالإطار المجتمعي الذي أحاط بها ، وانه لابد من منطلقات أساسية تقود إلى عملية التحليل والفهم ولو من خلال قضايا عامة ، وإلا فقد الباحث طريقه وأحاط به عدم وضوح الرؤية ويضاف إلى هذا تحديد مهام علم الاجتماع في كل مرحلة تاريخية يمر بها المجتمع العربي.[1]

إن تناول هذه القراءة المنهجية للمشكلة الإبستيمولوجية حول وضعية علم الاجتماع العربي في بعدها الأكاديمي و العملي، حيث تنغرس جذور هذا المشكلة من ناحية معرفية مزدوجة؛ يتمثل الجانب الأول منها في كون علم الاجتماع علم مستورد، بنظرياته وتقنياته ومنظوراته، مدعيا امتلاك معرفة ثوابت الحياة الاجتماعية في العالم أجمع، أما الجانب الثاني فهو أن علم الاجتماع لا يستجيب لمطلب أصيل؛ وبالتالي تسعى هذه القراءة إلى لفت الانتباه لوضعية علم الاجتماع راهناً في الوطن العربي المعاصر.

لقد أحدث التقدم العلمي المتسارع من القرن السادس عشر وإلى القرن الحالي حالة من الانشغال والتفكير فيما يحدث داخل منظومة العلم، كيف ينشأ ويتطور، مجالات التأثير والتأثر، فنشأت مباحث مستقلة تدرس ظاهرة العلم الحديث منها، فلسفة العلم، تاريخ العلم، الابستمولوجيا، وأخيرا علم اجتماع المعرفة العلمية، وهو الحقل الذي نشأ انطلاقا من فهم جديد للعلم بوصفه ظاهرة اجتماعية، وبانطلاق عصر الصناعة في أواخر القرن التاسع عشر تجلت ضرورة نشر التعليم النظامي في نطاق واسع ، وبعد الحرب العالمية الثانية وبفضل التقدم العلمي والتكنولوجي تصبح الدورة الزمنية لتقادم المعرفة العلمية قصيرة، ولاحت مشكلة الحاجة الدائمة لإعادة تأهيل الأفراد لاستقبال المعارف الجديدة، وعليه فإن المجتمع العربي سيواجه أزمة متمثلة في عدم قدرتها على سد الفجوة المعرفية بينها وبين العالم المتقدم، ويتحتم عليها ترقية شأن المنهج العلمي، وتطوير نظام المعرفة العلمية وتفعيله على كافة مستويات النظم ومؤسسات المجتمع، وحتى مستوى الممارسة والفعل الاجتماعي السائد

داخل المجتمع.

في الواقع أن نشأة العلم في عالمنا العربي جاءت معبِّرة عن واقع أزمة العلم ذاته، من حيث تبعيته المطلقة للمنتج الغربي الأوروبي بالأساس، في ذلك الوقت فما قامت به المدرسة المصرية على سبيل المثال تم من خلال ترجمة الرواد الأوائل للمدرسة الفرنسية والبريطانية بالأساس، والواقع أن ما قدمه هؤلاء هو تعريفاً جيداً للعلم لا يمكن إنكاره أو التقليل من شأنه، فبخلاف كتابات ابن خلدون الرائدة في هذا المجال، وهى كتابات رغم

أهميتها تختلف بدرجة كبيرة عن المنتج الغربي المعاصر، لم يكن أحد يعلم ماهية هذا العلم الجديد الوافد، فمن هنا تبرير تلك الأعمال يستند إلى الرغبة في التعريف بالعلم، وفتح مجالات أخرى أمام الأجيال الجديدة للاستفادة من تلك الترجمات، مع محاولة التطوير المحلي لهذا العلم، وصبغه بالشكل والماهية العربية، وهو ما لم يحدث بدرجة كبيرة حتى الآن.

هنالك اتفاق بين المحللين للمعرفة الإنسانية مفاده، أن الفكر بما في ذلك الفكر الاجتماعي، يتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، وانه، وعلى الرغم من أن للفكر قدرا من الاستقلال النسبي الذي يتمثل أحيانا في تقدمه على الواقع الاجتماعي أو تخلفه عنه، فإنه في نهاية الأمر محكوم عليه بعوامل موضوعيه تجعله أحيانا أكثر توضيحا للواقع من أجل تجاوزه، وأحيانا أخرى أكثر تزييفا للواقع من اجل الحفاظ عليه [2] ، والواقع الاجتماعي السياسي والاقتصادي الذي ولد فيه علم الاجتماع في الوطن العربي قد لعب دورا أساسيا في توجهه و في هويته، و لقد كان الواقع الذي ولد في رحمه علم الاجتماع في الوطن العربي هو واقع الاستعمار الذي سعى لتقسيم الوطن العربي إلى مناطق ونفوذ و دويلات سياسية، وسعى الاستعمار إلى تحريك الصراعات داخل كل دولة وبين هذه الدويلات، مستغلا في ذلك الأطر البنائية التي أنشأها داخل كل دولة والتحالفات التي كوّنها، أو تلك التي وجدها فدعمها ورعاها كما هو متمثل في التكوينات الإثنية والقبلية، ولقد عرفت هذه السياسة في قاموس العلوم السياسية والاجتماعية بسياسة فرق تسد، وما يهمنا نحن أن ذلك الواقع قد طبع العلم والفكر في الوطن العربي بطابع خدم و لازال يخدم مصالح نخب الصفوة على حساب الأغلبية إن كان ذلك على مستوى الدولة أو الأمة العربية ككل، كما لا يستطيع أحد أن ينفى أن القوى الاستعمارية وتحالفاتها النخبوية قد وظّفت البحوث والدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية لخدمة ولتكريس مصالحها، بل كان البحث الاجتماعي والسوسيولوجي في خدمة الاستعمار بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العلوم في تلك الفترة.

لقد مضى على نشأة علم الاجتماع في الوطن العربي ما يزيد على نصف قرن من الزمان، وقد ترسخت في خلال هذه الفترة أقدامه، حيث أصبح له حضور مؤسسي وقد نتج عن ممارسته كم هائل من المعلومات وقد آن الأوان لأن يلتقط المتخصصون فيه والمهتمون به أنفاسهم لإعادة النظر فيما أنجزه هذا العلم، وأيضا فيما لم ينجزه، لتكون حصيلة المعرفة المستفادة من تجارب هذه الممارسة الطويلة، منطلقا لاستشراف المستقبل والتخطيط له، وتحديد المهام التي ينبغي لعلم اجتماع المستقبل القيام بها في الوطن العربي، خصوصا ونحن نشهد

في السنين الأخيرة اهتماما متزايدا، وتركيزا شديدا على علم الاجتماع في الوطن العربي وغير العربي ولقد تفاوتت الدوافع والأسباب لهذا الاهتمام المتزايد بعلم الاجتماع، وتبعا لذلك تباينت حوله الآراء واختلف الناس في هويته، وفى المهمة أو الدور الذي كان ينبغي عليه أن يقوم به [3]فتبنى فريق من الناس الدعوة لقيام علم اجتماع عربي، وفريق آخر يدعو إلى قيام علم اجتماع إسلامي[4] وآخرون جعلوا محور أطروحتهم ليس الدعوة لعلم اجتماع عربي أو إسلامي وإنما الدعوة إلى قيام مجتمع جديد.

ففي ضوء الواقع العربي المحافظ من ناحية، وفي ضوء السياق السياسي المتسلط والمتحكم من ناحية أخرى، وفي ضوء تلك العلاقات والأدوار المحافظة التي قام بها القائمون على هذا العلم ذاته وارتباطهم بالتوجهات السياسية فإن العلم لم يستطع أن يفرض لنفسه توجهاته العربية الخاصة به، كما لم يستطع أن ينتج تنظيراته المحلية المرتبطة بالواقع العربي المعيشي .فالمتأمل للمنتج العربي المعاصر الخاص بعلم الاجتماع يجده دائماً وأبداً ملاحقاً بدرجة أو بأخرى لما تنتجه ورشات الإنتاج الغربية الأمريكية والأوروبية على السواء، وفي أحيان كثيرة بشكلٍ غير سوي لا يرقى لمستوى المنتج الغربي ذاته .أما أن ننتج نحن نظرياتنا ونتابع مشكلاتنا فإن هذا لم يحدث إلا عبر المستويات الفردية المتناثرة هنا وهناك .وحديثنا هنا ليس عن تلك المستويات الفردية والمتناثرة بقدر الرغبة في الحديث عن وجود مدارس سوسيولوجية عربية حقيقية متابعة للواقع العربي وراصدة تحليليا ونظريا واستراتيجيا لتحولاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، لأن كل التطورات لمختلف التيارات النظرية من الوضعية إلى المادية الجدلية إلى البنائية الوظيفية والتحليل الاجتماعي والفردانية المنهجية ، كل هذه المدارس تتصل ببعضها البعض وهي تبرز إلى الوجود وتتطور مع تطور الواقع الاجتماعي للمجتمعات الأوروبية والأمريكية.

كل هذه المدارس ساهمت في كل مرحلة من تطورها في تحسين الرؤية والفهم والتفسير للأنظمة والعلاقات الاجتماعية[5]، ويصبح بهذا المعنى البحث السوسيولوجي إنتاجا مستمرا للمعرفة السوسيولوجية بمحاكاته لبعض التحديات والعقبات الخاصة بطبيعة المجتمع المحلي، والتي تفرض على الباحث إقامة مسألة معرفية ونظرية ومنهجية بهدف الوصول موضوعيا إلى تلك الإشكاليات.

إن النقد النابع من عدم الرضي عن أداء العلوم الاجتماعية في الوطن العربي خلال نصف القرن الماضي، لهو اعتراف ضمني بأهمية العلوم الاجتماعية وبدورها الفاعل والأساسي في بناء المجتمع وتوجيه خطاه ، ولنا أن نتساءل هل يعيد التاريخ نفسه؟ فالمتتبع لحركة التاريخ الاجتماعي يدرك أهمية علم الاجتماع في صياغة البيت الأوربي وإعادة ترتيبه بعد أن دمرته الثورات الاجتماعية إبان فترة التحول من النظام لإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، بل من المعروف أن علم الاجتماع، أو (علم هندسة المجتمع) كما اسماه مؤسسه أوجست كونت Auguste Comte كان مشروعا يهدف لبناء مجتمع جديد، تسود فيه قيم وعلاقات اجتماعية تضبط

سلوك الأفراد وتنظم طموحاتهم ومن ثم يعيد التوازن والتناسق للمجتمع .[6]

رغم وطأة السياق الاجتماعي والسياسي على طبيعة المنتج الفكري والثقافي بشكلٍ عام، فإن اللافت للنظر أن معظم القائمين على هذا العلم لا يتحلون بالقدر المطلوب من وجود رؤى تغييرية حقيقية للعالم، فمعظمهم يتحلون بالرؤى المحافظة الجامدة المرتبطة بالمتعارف عليه، وإما من أصول اجتماعية فقيرة لم تحرك فيهم تلك الرغبة الثورية التي ارتبطت بعلم الاجتماع الغربي من أجل تغيير الواقع الاجتماعي العربي عبر القرن العشرين وحتى الآن، وإما صبغوا العلم برؤى دينية محافظة لا تمت للعلم ونظرياته ومناهجه بصلة، حيث تركت تلك الارتباطات والأصول الاجتماعية تأثيراتها المختلفة على القائمين على هذا العلم وهو الأمر الذي انعكس لا محالة على طريقة نقلهم لهذا العلم، سواء عبر كتاباتهم المحافظة المختلفة، أو سواء عبر طرق تدريسهم التي لم تنطوي على أي قدر من بعث الرؤى الجديدة، والحث على فهم الواقع الاجتماعي المعيشي ومحاولة تغييره، رغم ادعاءاتهم المستمرة بما هو غير ذلك.

لذلك فإن التغيرات التي تمر بها المجتمعات تحتاج إلى علماء من تخصصات مختلفة منهم علماء علم الاجتماع حيث أن تواجدهم أساسا مهم وفاعل في أي مجتمع وغيابهم كارثة حقيقية، بل مهلكة بطيئة لا نشعر بها أحيانا، لهم دور وظيفي علمي مميز لا يقلون أهمية عن بقية العلماء في جميع التخصصات الأخرى التي فتنت العرب و الاستهانة بدورهم جريمة علمية بحق المجتمع.

ثانيا– دور علماء الاجتماع في تفعيل السوسيولوجيا في المجتمع العربي:

إن الفاعلين و المهتمين بالشأن الاجتماعي يتوجب عليهم الإطلاع بشكل موسع على قضايا وموضوعات علم الاجتماع لأنه يدرس المشكلات والأزمات وما يعاني منها المجتمع العربي على الخصوص، وهذا الإطلاع يعطي صورة صحيحة وواضحة عن الحراك الاجتماعي، وبالتالي فإنه يؤسس لرؤية صائبة ودقيقة قادرة على طرح الحلول العلمية لتشخيص المسببات والخروج بنتائج موضوعية جيدة تعمل على تجسيد السلام الاجتماعي وتحقيق الربط الاجتماعي من خلال وعي الذات والمجتمع.

إن معرفة الظواهر الاجتماعية وحالة المجتمع تتطلب من الباحث السوسيولوجي التقيد بنوع من الموضوعية والابتعاد عن الأحكام المعيارية، فهو ليس مطالبا بالحكم على ظاهرة ما على أنها جيدة أو سيئة وإنما الكشف

عن الأسباب والعلل التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة ، فالسوسيولوجيا هي دراسة الواقع كما هو وليس كما يجب أن يكون.

إن المجتمع الذي نعيش فيه ونتقاسم فضاءه الاجتماعي مع مختلف الفئات الاجتماعية التي أصبحت تشكل المادة الأولية لكل البحوث والدراسات السوسيولوجية لما تقدمه من أشكال جديدة للممارسات والتي جعلت منها فئة اجتماعية دخلت في صراع مع الجيل السابق في مسائل ثقافية ودينية، كما أن الظروف السياسية والتوجهات الاقتصادية خلفت آثار واضحة على الأسرة العربية والفئات الشبانية المقبلة على دخول سوق العمل، فالميدان هو الوحيد المحول الذي يستطيع أن يمدنا بمعطيات قد لا نجد لها تفسيرا بالرجوع دائما إلى النظرية السوسيولوجية، لذلك فإن الميدان هو مصدر لكل خيال سوسيولوجي فعن طريق الاحتكاك بالواقع يكتشف الباحث السوسيولوجي نماذج جديدة تثري فيما بعد النظرية السوسيولوجية [7]، حيث يسلط علم الاجتماع الضوء على العادات والتقاليد والقيم والمورثات الدينية والقوانين المتحكمة بسلوك المجتمع، وتلك السمات تختلف بمدلولها من مجتمع لآخر، لذا لا يجوز اعتماد المنهج النظري لتفسير ظواهر اجتماعية في مجتمعات مختلفة، وتبني نفس الحلول الجاهزة باعتبارها حلول صالحة لكل المجتمعات.

وبالرغم من اختلاف التعريفات لعلم الاجتماع وما جاء بها عدداً من المختصين في هذا المجال، لكنها تستند إلى ذات الأسس التفسيرية للظواهر والحراك الاجتماعي، أين يدرس علم الاجتماع الظواهر الاجتماعية المختلفة للوصول إلى مسببات الأزمة والاختناقات الاجتماعية لوضع الحلول المناسبة من خلال تشخيص مسبباتها والشروع بوضع خطط قصيرة وطويلة الأجل لمعالجتها، لذلك تعتبر الظواهر الاجتماعية السلبية سلوكاً طارئاً مفروض قسراً على المجتمع ومخالفاً لأنماط السلوك السائدة ويخل بالأسس النمطية العامة المُشكلة تاريخياً ويختلف تأثيرها على الفرد والجماعات باختلاف مداها المباشر وغير المباشر.

يعتقد **ماكس فيبير** max weber أن الهدف الأساس لعلم الاجتماع يكمن في التواصل إلى:" الفهم التفسيري للفعل الاجتماعي من اجل الوصول إلى التفسير السببي لمساره ونتائجه"[8]، وهناك من يجد أن دراسة الظواهر الاجتماعية، لا تقتصر على أشكال أنماط السلوك الواقع على المجتمع، وإنما ينسحب على دراسة السلوك السائد ذاته المتشكل تاريخياً، والمنافي في بعض الأحيان لنمط السلوك المستحدث والناتج عن تطور وتقدم المجتمعات، هذا التعارض بين السلوك السائد والمستحدث أخذ في البروز أكثر نتيجة تداخل وتشابك العلاقات بين المجتمعات المختلفة، حيث من الطبيعي أن يكون السلوك مقبولاً وسائداً لدى مجتمع ما، وفي نفس الوقت يعد سلوكاً شاذاً وغير مقبول في مجتمع آخر نتيجة اختلاف القيم والمورثات الدينية والاجتماعية، وهذا

ما يفسر حجم الاختلاف بأهداف ومدلولات علم الاجتماع من مجتمع لآخر، تبعاً لاختلاف الظواهر الاجتماعية أو السمة البارزة المراد دراسة مسبباتها وإيجاد الحلول اللازمة لها.

في ذات السياق يرى عدد من الباحثين السوسيولوجيين العرب أن هدف علم الاجتماع يكمن في:" دراسة كافة الظواهر الاجتماعية ومنها الأسرية والفكرية والدينية والاقتصادية وحتى السياسية وما يتشعب عنها"[9].

هذه الأرضية الواسعة من الظواهر وأنماط السلوك والانحرافات غير السوية والأحداث الطارئة التي تمس جوهر المجتمع، يعمل علم الاجتماع على دراسة مسبباتها وإيجاد الحلول اللازمة لها للحد من التوتر والصراع وما يشجع على ارتكاب الجرائم واللجوء إلى العنف لتحقيق الرغبات وخرق القانون واعتماد أساليب منافية للقيم الاجتماعية للحصول على المكاسب الذاتية وعلى حساب المجتمع.

لذا يتوجب على المشتغلين بالشأن الاجتماعي إشراك علماء الاجتماع في اتخاذ القرارات الخاصة بالشأن الاجتماعي، كونهم أكثر قدرة على فهم وإدراك المسببات وما تحول دون استجابة وتفاعل المجتمع مع القرارات الحكومية الخاصة بالشأن الاجتماعي مما تضطر الأخيرة لاستخدام العنف لإرغام المجتمع على الاستجابة لقراراتها، وبالمقابل يتحين المجتمع الفرصة للتهرب من استحقاقات تلك القرارات، لذلك تولي المجتمعات الغربية الاهتمام الكافي بآراء ومقترحات علماء الاجتماع عند اتخاذها القرارات الخاصة بالشأن الاجتماعي، لذا نجد أن تلك المجتمعات تخلصت وبشكل مبكر من الآثار السلبية للحروب التي اجتاحت أوروبا في أوائل ومنتصف القرن الماضي، ونهضت بسرعة قياسية وأعادت بناء ما خربته الحروب واستجابة بشكل ايجابي لقرارات حكوماتها وأعطت أهمية كبيرة للأخصائي الاجتماعي في معايشة مجتمعه وتفسير قضاياه ومساعدة أفراده على تجاوز عقباتهم المجتمعية والمعيشية للاندماج في الحياة الاجتماعية وتنمية الوعي الاجتماعي للمجتمع بصفة عامة، لأن دور الأخصائي الاجتماعي في التحديات التي توجه المجتمع اجتماعيا ونفسياً ، وأن يتميز الأخصائي الاجتماعي من خلال دراسته للمشكلات موضوع المشكلة بكل حيادية ، وأن تكون له الطاقة والحيوية في ممارسة عمله ، كما يجب أن تكون له مهارات في أداء عمله وأن يتحلى بالجدية ، وأن تكون له ممارسات إنسانية ، وأن يتعامل مع الآخرين بكل ود وبدون تحيز ، وأن تكون له مهارات فكرية ومهارات النشاط البنائي ،بالإضافة لكيفية إعداد الباحث الاجتماعي ، وأن لا تكون دراسته مختصرة على الجانب النظري فقط كما يجب على الباحث أن يفهم المشكلات موضوع البحث ، ويجب أن يتحلى بأسلوب الباحث للتعامل في حل المشكلات ، كما يجب تطبيق الأشياء العملية في العمل الميداني ، كما يتمثل دور الأخصائي الاجتماعي مع الأفراد والجماعات والمجتمع المدني ، والتعرف على احتياجات المجتمع وتوضيح النقائص لأنه يمكن اعتبار

الأخصائيون الاجتماعيون همزة وصل بين المواطنين والأنظمة الاجتماعية حتى يتم التكيف والتوافق المتبادل بينهما , لذلك يمكن للأخصائيين الاجتماعيين المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بصنع وصياغة السياسة الاجتماعية لضمان تحقيق أكبر قدر مستطاع من التوازن ومتطلبات وقدرات الأنظمة الاجتماعية عن طريق اشتراك الأخصائيين الاجتماعيين الذين يشغلون مناصب عليا في السلطة التشريعية.، كما يساهم الأخصائيون الاجتماعيون في مساعدة القيادات والأجهزة المجتمعية المختلفة التي يعملون بها في إتباع الخطوات العلمية لإحداث تغيير في السياسة الاجتماعية , خاصة إذا كان هناك أوجه قصور أو ثغرات في السياسة الاجتماعية وشعر المجتمع بذلك ووضحت الرغبة القومية من القادة والمسئولين في إحداث تغييرات اجتماعية , وبذلك يعطي الأخصائيون الاجتماعيون اهتماماً إلى الجماعات المهنية بمساعدة صانعي القرارات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية بإعطائهم البيانات الكافية التي تسمح لهم باتخاذ قراراتهم بصورة رشيدة. و من الضروري أن يتصف الباحث بالمرونة في البحوث الاجتماعية ، وحل الصعوبات التي تواجهه، والتعمق في ثنايا الظاهرة المدروسة ، والتعرف على الأسباب المباشرة والغير مباشرة ، يجب أن يكون الأخصائي الاجتماعي مرشداً ومصلحاً اجتماعياً يساهم في اقتراح البدائل المتاحة للسياسات المقترحة واختيار أفضل البدائل والحلول لتحقيق الأهداف لأن دور الأخصائي الاجتماعي يكمن في تنمية المجتمع المدني والكيفية التي يجب يكون عليها الباحث الاجتماعي ليحتل مكانته في المجتمع ، وأن يكون له الدور الأساسي من خلال أداء عمله وتقبل الناس للأخصائي الاجتماعي ، وهذا الدور لا يتأتى إلا بعمل خطط لتفعيل دور الأخصائي في القيام بعمله المناط به.

إن أهم عمل يمكن أن يقوم به علماء الاجتماع هو تزويد القيادة، والرأي العام بفهم عملي تجريبي لظروفنا الراهنة. ومن دون تحليل دقيق لوضعنا الآني وما وصلنا إليه، فإنه لن يتسنى وضع سياسات لتصحيح أوضاعنا لأن علماء الاجتماع يقدمون التحليل المتعمق اللازم لعملية صنع القرار، كما لا يجب أن يقتصر الأمر على مجرد استشارة علماء الاجتماع، وإنما يتعين تشجيعهم على البحث والحديث والكتابة بحرية حول أهم القضايا وأكثرها إلحاحا، من قبيل الأمن الداخلي والخارجي، الجغرافيا السياسية،العولمة، تعدد العقائد داخل المجتمع الواحد، السياسات الاقتصادية والاجتماعية، السياسة العامة والتخطيط على المدى القصير والمدى البعيد، أما المسائل الأخرى التي يمكن لهؤلاء العلماء أن يُثروها فهي تلك المتعلقة بالمناقشات المعيارية استنادا إلى الخبرة العملية للمؤسسات، وأكثر السياسات ملائمة لعصرنا، لأن علوم الاجتماع تتسم الآن بالتنوع الدقيق والتعقيد والتطور البالغ، وهي تتعامل مع كل القضايا من دون استثناء، ونتائج دراساتها تؤثر على السياسة في مستوياتها كافة.

ثالثا– الطلب الاجتماعي على السوسيولوجيا مطلب أم ضرورة ؟

إن أهمية علم الاجتماع تنبع من كونه يسعى إلى إثارة الاهتمام بالوقائع و التغيرات و الاتجاهات الاجتماعية المختلفة المؤثرة في السلوك الإنساني، فنحن كفاعلين في الحياة الاجتماعية في أمس الحاجة إلى علم يدرس التغيرات الاجتماعية الشاملة و الواسعة النطاق و العميقة الجذور التي يتعرض لها الفرد في حياته المعاصرة، و لعل من أبرز معالم هذه التغيرات التغيير التكنولوجي الهائل الذي أثر بفعالية في الفرد والمجتمع من خلال التغير في السلوك و أنماط الحياة المعيشية و القيم والعادات والتقاليد وحتى في الثقافة الشعبية والمورثات التقليدية للمجتمعات المحلية في الوطن العربي، لذلك فإن الرغبة المتزايدة في إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي و التخطيط من أجل التقدم هو أمر يتطلب توفر معرفة دقيقة بالواقع الاجتماعي و القوانين الاجتماعية التي هي من صميم اهتمام علم الاجتماع و المختصين فيه، والذين يعتبرون أكفأ الناس وأقدرهم من غيرهم على تزويد المجتمع العربي بمعلومات متكاملة عن الحياة الاجتماعية للمجتمع.

إن الحياة الاجتماعية التي يعيشها المجتمع العربي قائمة على ثنائية التناقضات والأضداد , وعلى التغير والتطور والتحول المستمر في الكون والأشياء والمجتمعات , وأن التناقضات الداخلية في المجتمع الإنساني تؤدي ضرورةً إلى تغيير الواقع الحياتي, وظهور أشكال جديدة في المجتمع وفي بنية الدولة, لذلك يعد التغيير ولاسيما في الأنظمة السياسية عملية مستمرة دائما بوتيرة سريعة أو بطيئة, وان هذا التغيير يعد أحد المسوغات الرئيسة لقيام الدولة والمجتمع، لأن التغيير عملية مستمرة في الوجود الإنساني , بفعل تعدد مصادر الصراع الإنساني وتباينه وهذا التعدد والتباين يعمل دوره المباشر في عملية التغيير[10]، وهذا ما يقود علم الاجتماع إلى تناول ودراسة الجماعات الاجتماعية من خلال مكانها في البناءات الاجتماعية المختلفة، وتتضمن هذه الدراسة النظر إلى هذه الجماعات على أنها في حالة تفاعل على مر الزمان مما يجعل كل التحليل السوسيولوجي يتجه اتجاها تاريخيا وديناميا[11] ، ومنه لابد من تناول الظواهر الاجتماعية في سياقها الكلي من خلال ارتباطاتها بالظواهر الاجتماعية الأخرى، فضلا عن وضعها في إطارها التاريخي والمكاني.

ولعل ما يشهده الوطن العربي في بعض أقطاره اليوم من حركة دائمة نحو التغيير, تمثلت بصور مختلفة من التظاهرات والانتفاضات والثورات, يشكل حدثاً تاريخياً بكل المقاييس[12]، ذلك أن ما يحدث هو تعبير عن نمط جديد من تجليات المتخيل السياسي العربي الذي هو ليس بعيداً تماماً عن مرجعياته التاريخية[13]، وعلى هذا يمكن النظر إلى ظاهرة التغيير في الوطن العربي من منظور تاريخي جدلي , يؤكد الترابط والعلاقة بين الماضي

والحاضر , على اعتبار أن الحاضر هو امتداد للماضي ونتاج له , وفق المنهج التاريخي الذي يعيدنا إلى الجذور وينمي معلوماتنا ويضيف الكثير إلى ثروتنا الفكرية[14]، ولأن التغيير, بوصفه ظاهرةً اجتماعية يمر بها المجتمع الإنساني هو مرتبط بلا شك بماضي هذه المجتمعات الذي يمكن معرفته من خلال دراسة التاريخ, وذلك للاطلاع على الاجتماع الإنساني والتي تتضمن التغيرات التي تطرأ على المجتمع وما ينشأ عنها .

إن دراسة التاريخ من منظور سوسيولوجي يشكل أهمية في البحث عن ظاهرة التغيير, بسبب تشابه هذين الفرعين من المعرفة في نشأتهما الموضوعية فالتاريخ والسوسيولوجيا علمان متقاربان يحدد موضوعهما المشترك في البحث قرب علاقتهما, لأن التاريخ موضوع يختص بدراسة الماضي بكل جوانبه, وأن الأبحاث التاريخية تهدف إلى توضيح آلية عمل واتجاهات تطور المجتمع, والسوسيولوجيا علم يختص بدراسة ظواهر الاجتماع الإنساني, ولذلك فإن القواسم المشتركة بين هذين العلمين لا يمكن إنكاره[15] ، ويعد ابن خلدون من أشهر المفكرين الذين يؤمنون بحركة تغيير المجتمع من نمط إلى آخر, والتغيير كما يراه سنة من سنن الحياة وأمر حتمي لا مفر منه, يظهر ذلك من سياق وصفه لحتمية التغيير ونهاية الدولة " وإذا كان الهرم طبيعيا في الدولة كان حدوثه بمثابة حدوث الأمور الطبيعية كما يحدث الهرم في المزاج الحيواني , والهرم من الأمراض المزمنة التي لا يمكن دواؤها ولا ارتفاعها لما أنه طبيعي والأمور الطبيعية لا تتبدل "[16]، والتغيير شيء حتمي يتسم بالاستمرارية والفاعلية , والمجتمع البشري سائر إلى التغيير لا محال , شأنه في ذلك شأن الفرد الذي يمر بمراحل حياته منذ ولادته حتى وفاته , ولتأكيد ذلك فقد أنجز فصلاً خاصاً في كتاب المقدمة بعنوان " في أن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص "[17]، ولأن دراسة ابن خلدون لظاهرة التغيير في المجتمع , تُظهر لنا أن أحوال المجتمعات لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر إنما هي في حالة صيرورة وتغير وانتقال من حال إلى حال وأن ذلك خاضعٌ للحتمية التاريخية, كما يتبين من قوله:" إن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه, وما يكون عارضاً لا يعتد به, وما لا يمكن أن يعرض له"[18] ، مبيناً أن الإنسان لا يستطيع العيش بمفرده, ولهذا كان اجتماع الناس من اجل التعاون , يعني أنك لو تركت الإنسان في ظروف حياتية اعتيادية وطبيعية لألف أخاه الإنسان وكون معه مجتمعاً طبيعياً[19].

من هنا يمكن التسليم ببديهية ترى أن الإنسان وبما أوتي من ملكة التفكير , قادر على اشتقاق القوانين والنظم التي تحكم الظواهر الاجتماعية من ذاتها, وذلك بانتزاعها عبر التجريد بعد المعاينة, وهذه الأنظمة والقوانين تتشابه إلى حد ما, مع القوانين التي تسير عليها الطبيعة , لأن العمران البشري والاجتماع الإنساني له عوارضه الذاتية الخاصة به[20] .

ما هو متعارف عليه أن المجتمع ليس بنية ساكنة ،بل حظيرة في طور البناء المتواصل ويخضع بناؤه إلى حركة المد والجزر التي يشهدها على الدوام وتحدد مختلف التفاعلات الاجتماعية التي تنطلق من موقع ومصالح الفاعلين وتجعل من الأنساق الاجتماعية شبكة قابلة للتفاعل مع مختلف الوضعيات وذلك بهدف توفير التوازنات العامة لهذه الأنساق وللأفراد والجماعات معا، ولأن الموضوع الذي نحن بصدد تحليله المتمثل في مسألة الطلب الاجتماعي على السوسيولوجيا العربية ومختلف الصور التي يشكلها، فإنه ينطلق من علم اجتماع الحياة اليومية أو الواقع المعيشي، حيث تمت قراءة وتحليل الواقع الاجتماعي بتفحص وتدقيق من خلال الحياة اليومية والتنظير له ليس من خلال مساءلة الواقع وملاحظاته فقط، وإنما من خلال الولوج إلى شبكة التمثلات والتصورات التي تعطي للأشياء معانيها ودلالتها .

إن التطرق إلى السلوكيات الثقافية بالدراسة والتحليل ستعمل على إبراز أن العلاقات الاجتماعية هي ذلك الكل المركب الذي يحتوي على العلاقات السوسيواقتصادية، علاقات القوة والسلطة، كذلك علاقات المعنى فكل هذه العلاقات مجتمعة تعمل على تحديد العلاقات الاجتماعية هذا ما يدفع عالم الاجتماع إلى الالتزام بإطار ومجال الحياة المعيشية اليومية ومنهجيتهن بحيث أن الاستثمار في الواقع المعيشي وعلم اجتماع الحياة اليومية هو بحث في الفعل اليومي وفي استرتيجيات الفعل من خلال التفاعل، التناقض، والصراع والمواجهة والتماهي،و الالتقاء والتسامح...وغيرها من المسائل، فالقضية بحث ودراسة في الواقع والمخيال السوسيولوجيين بحث في الرموز و الدلالات ، وهو بذلك أيضا عودة إلى الفلسفة ومحاورة التاريخ ونفي للحتميات الاجتماعية وبحث عن المحاور الفعالة التي تتأسس حولها وعليها العلاقات الاجتماعية، لأن تناول علم الاجتماع للحياة اليومية هو بحث عن المعنى وعن الصور التي ينتجها ويتداولها من خلال الدلالات التي تتشكل منها.

فالبحث في الواقع الاجتماعي والحياة اليومية هو دراسة تمفصلات التفاعل بين المادي والرمزي، والدلالة في مدلول الحركة وآليات التجسيد، من هنا تبرز دلالات معاني الرفض، القبول، والمقاومة التي تتشكل أو تأخذ تشكلها في إطار العلاقات الاجتماعية والرباط الاجتماعي بصفة عامة.

يعمل علم الاجتماع في دراسته للواقع المعيشي الاجتماعي على ترتيب وتصنيف الهياكل المعيارية ومن خلال هذا الترتيب المنظم يصبح بإمكان الفاعل التموقع داخل النسيج الاجتماعي وتحديد موقعه من الأنساق الاجتماعية، ومن خلال هذا التموقع يصبح بإمكانه تقييم مختلف أشكال الفعل انطلاقا من الشبكة المعيارية المنبثقة من هذا الترتيب، وتصبح الصورة أحد أشكال التفاعل و التواصل لأنها تستجيب لترقبات الفاعل وانتظار المجموعة، لهذا فإن الصورة هي أحد أشكال تمثلات النسق من خلال العلاقة بمسألة الضبط وآليات

إنتاج وتسويق هذه الصورة، وهي التي سوف تبلور معالم الاندماج النسقي التي لا تعكس بالضرورة الاندماج الاجتماعي ، لأن الأنساق الاجتماعية التي تحدثنا عنها يمكن أن تكون أنساقا فرعية غير متناسقة وغير منسجمة مع الأنساق الاجتماعية العامة.

لذلك فإن الطلب الاجتماعي على سوسيولوجيا عربية أصبح مطلب من طرف كل الفاعلين في الحياة الاجتماعية، لأن الواقع المعيشي الاجتماعي هو تشكل لمختلف أنماط الحياة الاجتماعية وبلورة لشبكة العلاقات التي ينصهر فيها الأفراد داخل المجموعة، فعلم اجتماع الحياة اليومية أو الواقع المعيشي الاجتماعي سنوظفه بالمعنى الذي أعطاه له **أنطوني جيدنز** A.Guiddens الذي يؤكد على العلاقة والمعادلة بين الفعل والبنية بحيث أن معالجة الحياة اليومية أو الواقع الاجتماعي اليومي في وقته أو في حينه سوف يسمح لنا بوصف تلك الحركات والسلوكيات التي أصبحت من الطقوس والأعراف ، وأصبحت متفق عليها اجتماعيا عند الفاعلين الاجتماعيين .

من جهة مماثلة فإن الطلب الاجتماعي على سوسيولوجيا عربية أصبح كذلك مطلب من طرف كل الفاعلين في الحياة الاجتماعية الذين يعتبرون الحياة اليومية أو الواقع المعيشي اليومي كأحد المجالات والمستويات الشاملة للإقتراب السوسيولوجي، ففي الحياة اليومية تبرز الضغوطات، النزاعات، التغيرات وكل التحولات التي يتخذ منها علم الاجتماع مواضيع له، ومن جهة موازية فإن الطلب الاجتماعي على سوسيولوجيا عربية أصبح بمثابة ضرورة في الحياة الاجتماعية للواقع المعيشي لأن علم الاجتماع يعمل ويساهم بمناهجه في تحليل و تشخيص المشاكل الاجتماعية الشائكة في المجتمع، كما يقترح لها الحلول المناسبة، و لعل هذا هو سر الاهتمام المتزايد بعلم الاجتماع في العالم اليوم، و إذا كانت المجتمعات حاليا أضحت غير متجانسة في تركيبها الاجتماعي، بل معقدة في تركيبها و عاداتها و تقاليدها، فإن ذلك يفرز تنوع و تعـــدد المشاكل الاجتماعية التي لم تكن معروفة من قبل، كالمخدرات و المسكرات و التشرد...الخ.

لذلك يستطيع علم الاجتماع أن يوفر للفاعلين في الحياة الاجتماعية بالنتائج الممكنة أو المحتملة المترتبة عن تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية أو الوصول إلى بعض الغايات،كما يستطيع تبصيرهم بقدرتهم على تحقيق هذه الأهداف، و أن يعين لهم الشروط الواجب توافرها لتحقيق أهداف معينة، فهو يستطيع على الأقل وبصورة محددة مساعدة الأفراد على تحديد أهداف لحياتهم في المجتمع، فالسوسيلوجيا العربية قادرة على توعية الفاعلين في الحياة اليومية الاجتماعية بنسبية القيم و أساليب السلوك الشائعة في المجتمع والعلاقات الإنسانية

وإدراك هذه الحقيقة هو بداية الطريق نحو اكتساب الفرد في الوطن العربي القدرة على فهم القيم و أساليب السلوك الشائعة عند مجتمعات و ثقافات غريبة عن المجتمع العربي وعن ثقافته.

خاتمة:

من هنا تكمن أهمية تطبيق علم الاجتماع الحياة اليومية الذي يدعو مرة أخرى إلى ضرورة فهم مشكلات المجتمع العربي في ضوء الخصوصيات الزمانية والمكانية التي تميز الواقع الراهن، وفي ذلك تكمن أهمية بحوث ودراسات علم الاجتماع المعاصر من خلال الرغبة في الحديث عن وجود طلب اجتماعي على مدارس سوسيولوجية عربية حقيقية متابعة للواقع العربي وراصدة تحليليا ونظريا واستراتيجيا لتحولاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

الهوامش:

(1)- عبد الباسط عبد المعطي : اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت 1998 ، ص ص163-166.

(2)- خليل عبد الله المدني: علم الاجتماع في الوطن العربي – الواقع والطموح- مركز الدراسات المعرفية، مصر، 2008 ص 13.

(3)- محمد محمد امزيان:منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية .المعهد العالمي للفكر الإسلامي - ط 02 هيرندن–فرجينيا–الولايات المتحدة الأمريكية، 1996، ص 40.

(4)- الواثق كمير و زينب البكري :الدعوة إلى" علم اجتماع عربي " بين الإيديولوجية والعلمية، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد السابع عشر العدد الثاني، مصر، 1998، ص113.

(5)- Claude Echaude maison :les grands textes de l économie et de la sociologie , édition Nathan, 1996,p235.

(6)- يان سبورك، ترجمة: حسن منصور الحاج: أي مستقبل لعلم الاجتماع؟ في سيل البحث عن المعنى و فهم العالم الاجتماعي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، أبو ظبي ،الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 68.

Henri Mendras ; le sociologue et son terrain – trente recherches exemplaires ,armand colin, paris, 2000, p 15.

(9)- جوردون مارشال، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون: موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، المجلس الأعلى للثقافة، ط02، مصر، 2008، ص 22.

(10)- معن خليل عمر : نقد الفكر الاجتماعي المعاصر , دار الآفاق الجديدة , ط1 ،بيروت، لبنان،1982، ص53 .

(11)- سناء الخولي : التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 48.

(12)- مجموعة من الباحثين : الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , ط1،بيروت لبنان 2011، ص56.

(13)- نفس المرجع، ص57.

(14)- محمد عابد الجابري : الخطاب العربي المعاصر , مركز دراسات الوحدة العربية , ط6 ،بيروت،لبنان،1999،ص14 .

(15)- حاتم الفطناسي : كيف نتواصل مع ابن خلدون , بحث منشور في كتاب الفكر الخلدوني بين أصالة الرؤيا وحداثة السؤال , الدار العربية للكتاب ، تونس ، 2007، ص53.

(16)- عبد الرحمن بن محمد : مقدمة ابن خلدون , اعتنى به : هيثم جمعة هلال , مؤسسة المعارف , ط1 ، بيروت،لبنان 2007، ص320.

(17)- نفس المرجع، ص 189.

(18)- نفس المرجع، ص 55.

(19)- ملحم قربان : خلدونيات , قوانين خلدونية , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر , ط1، بيروت ،لبنان، 1984 ص179.

(20)- عبد الرحمن بن محمد : مقدمة ابن خلدون ,مرجع سابق، ص 195.